

## لجنة الداخلية والحكم المحلي تعقد ورشة عمل حول واقع المياه في القطاع



عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي ورشة عمل يوم أمس الأول تناولت واقع المياه في القطاع، بحضور رؤساء بلديات وخبراء وممثلين عن بعض الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية ومصلحة المياه بالإضافة للعديد من المؤسسات ذات الاختصاص. وأشار مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس إلى أن الهدف من الورشة تشخيص المشكلة، ووضع العلاج المناسب لها، ملفتاً لوجود عجز كبير بين منسوب الوارد والصادر من المياه، كذلك ارتفاع نسبة التلوث والملوحة، موضحاً أن التشريعي شكل لجنة لمراجعة قانون المياه المعمول به بغية الوصول لمقترحات قانونية جديدة من الممكن عرضها على المجلس لمناقشتها وإعادة صياغة القانون الموجود بهدف المحافظة على المياه.

بدورهم أجمع المشاركون بالورشة على ضرورة توعية الجماهير لمخاطر الأزمة وحثهم على ترشيد استهلاك المياه، والعمل بالسرعة الممكنة مع الجهات الدولية لتنفيذ مشاريع دولية كبرى لإيجاد مصادر بديلة مثل تحلية مياه البحر والاستفادة من مياه الأمطار.

7

## بحر: زيارة بلير فاشلة وعلى الفصائل إبقاء قضية الأسرى حية



رئاسة التشريعي تهاتف النائب القاضي والطفلة الخطيب مهنة بالإفراج عنهما

2

لجنة القدس تواصل زيارتها للوزارات لبحث سبل تفعيل قضية القدس

3

لجنة التربية تلتقي اللجنة النقابية للدفاع عن موظفي القطاع

4

النائب نعيم تلتقي بممثل الوكالة النرويجية للتعاون التنموي

5

والإسلامية بالعمل على إبقاء قضية الأسرى حية. جاء ذلك في كلمة ألقاها لدى مشاركته بالاعتصام الأسبوعي مع الأسرى أمام البعثة الدولية للصليب الأحمر بمدينة غزة.

4

كما أشار لفشل زيارة مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام توني بلير لغزة قائلاً إنها زيارة فاشلة بامتياز ولن تأتي بأي نتائج إيجابية على الإطلاق. وطالب بحر الفصائل والقوى الوطنية

ندد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنبابة بالإهمال المتعمد لدعاة الديمقراطية بالعالم للمعاناة التي يواجهها أسراونا داخل سجون الاحتلال، منادياً أحرار العالم بضرورة أن يدركوا الحجم الحقيقي لتلك المعاناة،



## لدى استقباله السفير مكاليما

## رئاسة التشريعي تسلم السفير دعوة رسمية لرئيس برلمان جمهورية جنوب أفريقيا لزيارة غزة

لقطاع غزة للحوار في ملفات المصالحة العالقة، وقال: "نحن مع الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كحل للأزمات التي تمر بها البلاد". كما استنكر استمرار الاحتلال باعتقال آلاف الأسرى من أبناء شعبنا وعلى رأسهم نواب الشعب الفلسطيني ورئيس المجلس الدكتور عزيز دويك.

من جهته كشف السفير مكاليما أن رئيس جمهورية جنوب أفريقيا قد عين مؤخرا اثنين من مكتب الرئاسة لمتابعة الملف الفلسطيني، مؤكدا أن بلاده لديها استعداد للمساعدة في إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية وتقديم ما يلزم لخدمة الشعب والقضية.

مؤكداً على دعم حكومة بلاده للقضية الفلسطينية العادلة، ملفتا لتشجيع رئاسة الجمهورية بجنوب أفريقيا لاتفاقيات المصالحة الوطنية، معبراً عن أمله لتوحد الفصائل الفلسطينية في وجه الاحتلال وسياساته العنصرية، ومحتذراً من توجهات لإفشال المصالحة من قبل أطراف محلية ودولية لم يسمها، ومعبراً عن أمله بدعوة التشريعي للانضمام قريباً وبشكل موحد بين كل الكتل والقوائم البرلمانية.



السياسية والقضايا الإنسانية المتمثلة في الحصار وتبعاته وتأخير الاعمار. وشدد على دعم المجلس التشريعي للمصالحة الوطنية الداخلية، مرجحاً بوفد منظمة التحرير المتوقع قدومه

طالب بحر السفير بأن يكون لدولته مواقف وتحركات لفك الحصار المفروض على قطاع غزة والمساهمة في التعجيل اعمار غزة، ملفتا إلى أن الرباعية الدولية لا تفترق بين القضايا

والعدوان الأخير، مشيراً للمسيرات المتضامنة مع شعبنا والتي كانت قد نظمها مواطني جنوب أفريقيا بمدينة كيب تاون ومدن أخرى دعماً لشعبنا خلال العدوان الأخير على قطاع غزة.

سلم د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة سفير جمهورية جنوب أفريقيا مكاليما ميلوتغيسي رسالة رسمية لرئيس برلمان بلاده دعاه فيها لزيارة القطاع والاطلاع على معاناة شعبنا جراء الاحتلال والحصار وعدم الاعمار.

ورحب د.بحر بالسفير والوفد الدبلوماسي المرافق له خلال استقباله بمقر المجلس التشريعي بغزة، مثمناً مواقف دولة جنوب أفريقيا الداعمة للقضية والشعب الفلسطيني على مدار سنوات طويلة، مشيداً بدور رئيس الجمهورية السابق نيلسون منديلا للدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل حريتها.

واستعرض د.بحر أهم المواقف المشرفة لدولة جنوب أفريقيا والداعمة لشعبنا الفلسطيني مشيداً باستقبال المناضلة ليلى خالد عضو اللجنة المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على أراضي جنوب أفريقيا، ومثمناً قرار مقاطعة بضائع ومنتجات المستوطنات الإسرائيلية.

وأبرق بحر بالشكر لوزير خارجية جنوب أفريقيا على موقفه ضد الاستيطان

## هاتف الطفلة المحررة ملك الخطيب

## د. بحر يهنئ النائب سمير

## القاضي بالإفراج عنه من سجون الاحتلال

أن هذا السهم خائب وطائش لا محالة، وأن الاحتلال سيرضخ عما قريب رضوخاً تاماً للإرادة الراسخة والعزم الكبير الذي أبداه النواب، ولن يجد بداً من التخلي عن هذه السياسة الفاشلة.

وداعياً الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والإفريقية والآسيوية والأوروبية والدولية إلى مواصلة ضغوطاتها على سلطات الاحتلال حتى وقف سياسة اختطاف النواب بشكل كامل، لافتاً إلى أن بقية النواب المختطفين على موعد قريب مع معانقة فجر الحرية إن شاء الله.

## الطفلة الخطيب

وفي سياق متصل هاتف د. بحر الأسيرة المحررة الطفلة ملك الخطيب ووالدها مهناً بالسلامة بعد الإفراج عنها من سجون الاحتلال بعد اعتقال دام شهرين متتابعين، مشيراً إلى أن السجن يزيد من العزيمة والقوة لمواصلة الكفاح من أجل تحرير فلسطين.

بدورها ناشدت الأسيرة المحررة الطفلة الخطيب الفصائل بالعمل على توحيد الجهود نحو مواجهة الاحتلال ومقاومته بعيداً عن نهج المفاوضات التي لا تخدم الشعب والقضية الفلسطينية.

يذكر أن الخطيب هي أصغر أسيرة محررة من سجون الاحتلال حيث أنه لم تتجاوز الأربعة عشر عاماً من عمرها وقضت شهرين في سجون الاحتلال قبل الإفراج عنها مؤخراً.

هنا د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة النائب عن محافظة الخليل سمير القاضي بمناسبة الإفراج عنه من سجون الاحتلال وذلك خلال اتصال هاتفي أجراه معه اليوم، كما هاتف الطفلة ملك الخطيب وهي أصغر أسيرة محررة قضت شهرين في سجون الاحتلال.

واستمع بحر لشرح من النائب القاضي حول أوضاع الأسرى ومشكلاتهم في ظل إقدام مصلحة السجون على سحب بعض الامتيازات منهم، ونقل القاضي تحيات الأسرى داخل سجون الاحتلال والأسرى النواب خاصة لرئاسة التشريعي وزملائهم أعضاء المجلس بدوره أكد بحر أن اختطاف النواب منافي لكل المواثيق والأعراف والاتفاقات الدولية، ويعد امتهاناً للحصانة البرلمانية التي من المفترض أن نواب الشعب الفلسطيني يتمتعون بها بينما تضرب سلطات الاحتلال بها بعض الحائط ولا تقيم لها وزناً.

مشيراً لأن سياسة الاحتلال إزاء اختطاف النواب قد آلت تماماً إلى الفشل، وأن نواب الشرعية الفلسطينية يعودون تبعاً إلى أحضان شعبهم لممارسة واجباتهم الوطنية والانخراط في تفاصيل الحياة وكل ما يخدم مصلحة شعبهم وقضيتهم.

ولفت بحر إلى أن محاولات سلطات الاحتلال التفريق بين النواب المختطفين عبر الإفراج عن البعض وتمديد اختطاف البعض الآخر يشكل آخر سهم في كنانة الاحتلال، مؤكداً

## خلال زيارة أسيرين محررين برفق

## التشريعي: قضية الأسرى على سلم أولويات المجلس التشريعي



ومعاملته بشكل غير إنساني، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة تحشيد الجهود لدعم الأصوات التضامنية الراضية لجرائم وممارسات الاحتلال ضد أسرارنا البواسل.

ولفت إلى أن زيارة الأسرى المحررين وتهنئتهم تشكل واجباً وطنياً، وتأتي لتؤكد على تضامن المجلس ووقوفه إلى جانب قضية الأسرى، مؤكداً أن المجلس يعمل على جميع المستويات المحلية والدولية للإفراج عنهم من سجون الاحتلال. ومن الجدير ذكره أن الأسيرين المحررين هما أشرف عوض والذي قضى في سجون الاحتلال ٨ سنوات، وموسى أبو حمد وقضى في سجون الاحتلال ٧ سنوات وتم الإفراج عنهما مؤخراً وهما من محافظة رفح جنوب القطاع.

سنستمر في المجلس التشريعي بدعم المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها حتى تحرير كافة التراب الفلسطيني واستعادة الحقوق المسلوبة".

مشيراً لأن الشعب الفلسطيني يقف موحداً أمام قضية الأسرى، لأنهم لا يدافعون عن أنفسهم بل يدافعون عن الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، كما دعا إلى تكثيف الضغوط على حكومة الاحتلال بغية الإفراج عنهم، مشدداً على ضرورة تقديم كافة أشكال النصرة للأسرى.

واستغرب بحر صمت المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية بشكل عام عن الجريمة المنظمة التي يواصل الاحتلال اقترافها بحق الأسرى من خلال سلب جميع حقوقهم

زار د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنيابة على رأس وفد من النواب أسيرين محررين في مدينة رفح لتهنئتهما بالإفراج عنهما من سجون الاحتلال بعد قضاء بضعة سنوات.

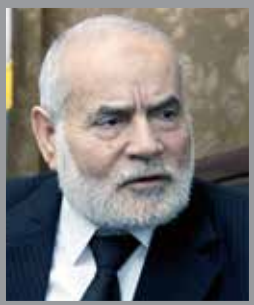
وشدد د. بحر على أن العمل لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين واجب وطني تتحمل مسؤوليته كافة فصائل شعبنا الفلسطيني وأطيافه المختلفة، داعياً أجنحة المقاومة للعمل بكل السبل والوسائل لتبويض السجون الصهيونية من الأسرى.

وأكد على أن قضية الأسرى تحتل سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني، لافتاً إلى أن فصائل المقاومة الفلسطينية لن تدخر جهداً للإفراج عن الأسرى، وقال:



## كلمة البرلمان

### شروط الرباعية من جديد



د. أحمد محمد بحر

كشفت زيارة توني بلير « مبعوث اللجنة الرباعية » إلى قطاع غزة مؤخراً عن حقيقة الموقف الإقليمي والدولي السافر الذي تتساقط معه إرادة وسياسة السلطة

الفلسطينية تجاه المأساة المتعاطمة التي يعيشها قطاع غزة والملفات المملوغة التي يجري تجاهلها وفك العقد المستحكمة فيها، وفي مقدمتها ملف الحصار وإعادة الإعمار، مع ما يتوقع أن يجزّه ذلك من تداعيات وأخطار كارثية إبان المرحلة القادمة.

على المستوى الداخلي تتواتر الأدلة والبراهين على حجم تساقط السلطة وحركة فتح مع الإرادة والأجندات الخارجية، وتعاطيتها مع قطاع غزة في إطار المساومة والابتزاز السياسي، إذ تكاد القوى والفصائل الفلسطينية تجمع على تشكيل وفد فلسطيني فصائلي موحد وإرساله إلى قطاع غزة بهدف البحث في سبل تطبيق ملفات المصالحة المعطلة حتى نقضت حركة فتح يدها من الوفاء، واشترطت بداية عقد لقاء بين السيد/ عزام الأحمد بالأخ/ موسى أبو مرزوق، لتعاود من بعد الحديث عن عدم ضرورة إرسال وفد فصائلي إلى قطاع غزة، في خطوة مكشوفة ترمي إلى ستر عورة موقف السلطة وحركة فتح وتجنّبها الحرج المتوقع في ظل الاستعداد الكامل لحركة حماس إزاء تنفيذ اتفاقات المصالحة وفق ما تم التوافق عليه في القاهرة والدوحة وغزة على مدار الأعوام الماضية.

وهكذا فإن موقف السلطة وحركة فتح المتنصل من اتفاقات المصالحة يتماهى تماماً مع الموقف الإقليمي والدولي الذي يضع شروطاً تعجيزية لرفع الحصار والمعاناة على قطاع غزة، وهو ما عبر عنه توني بلير الذي حمل شروطاً تقاضى ملفي الحصار وإعادة الإعمار بالاعتراف بالكيان الصهيوني ونبذ المقاومة المشروعة والتخلي عن التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية.

ولئن أفصح توني بلير صراحة عن بعض الشروط فإن شروطاً أخرى قد وردت بشكل ضمني ما بين السطور، وعلى رأسها نزع سلاح المقاومة والتناغم مع موقف السلطة وحركة فتح إزاء الموقف والقضايا المختلفة داخلياً وخارجياً.

وإذا ما عدنا بالذاكرة أياماً قليلة إلى الوراء حيث القرار الظالم الذي أصدرته محكمة الأمور المستعجلة المصرية، والقاضي بإدراج كتائب القسام ضمن المنظمات الإرهابية، والحملة الإعلامية المسمومة التي يشنها بعض شياطين الإعلام المصري وبعض وسائل الإعلام المصرية الشيطانية بحق حركة حماس عقب المأساة المروعة التي جرت بحق المصريين الأبرياء في ليبيا، فإننا ندرك تماماً طبيعة المخطط الذي يحاك لئلا وأهلها الصامدين، ونستشرف بوضوح إرهابات المرحلة القادمة الحبلية بالتآمر على قطاع غزة ومقاومته الباسلة.

وبطبيعة الحال فإن الدور الصهيوني في ضرب واستهداف غزة ومقاومتها وأهلها محوري على الدوام، وهو ما يفسر التهديدات الخطيرة التي أطلقها نتنياهو وبعض قادته السياسيين والعسكريين، السابقين والحاليين، ضد قطاع غزة ومقاومته المعطاة، يكمل إغلاق أضلاع مثلث التآمر على غزة الذي يتم بنسق حثيث ومتكامل بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية والعديد من دول الإقليم وقوى الهيمنة الدولية.

إن أكثر ما يؤلمنا أن يتساقط بعض بني جلدتنا مع الإرادة والأجندات الخارجية، وأن يصطفوا في حلف التآمر الأثم على غزة ومقاومتها، دون أن يأبهوا بالمعاناة الخطيرة التي تعصف بأهالي القطاع وحجم الكارثة التي تفاقمت فصولها على رؤوسهم عقب الحرب الصهيونية الأخيرة التي فاقت في إجرامها ووحشيتها ونازيتها كل وصف وبيان.

ومع ذلك فإننا لن نكل أو نملّ من دعوة الإخوة في السلطة وحركة فتح، وعلى رأسهم السيد/ محمود عباس، للعودة إلى برنامج الإجماع الوطني الذي ارتضته القوى والفصائل الفلسطينية، والنزول عند الإرادة الوطنية عبر تطبيق المصالحة المعطلة، والتساقط مع المصالحة العليا لشعبنا وقضيتنا، وعدم الارتهاق للإرادة والأجندات الخارجية التي تحاول تمزيق وحدة شعبنا وتفتيت نسيجه السياسي والاجتماعي كما مزقت وفتت العديد من الدول العربية ودول العالم الأخرى.

إن الأوضاع الفلسطينية الداخلية تعيش ظروفاً مفصلية وحساسة للغاية في ظل اشتداد الحصار وتعطيل ملف إعادة الإعمار وتجاهل معاناة موظفي حكومة غزة السابقة، وما لم يراجع السيد/ محمود عباس وحركة فتح موقفه المأزوم تجاه غزة وأهلها فإن البركان الذي يموج تحت الرماد لن يلبث حتى ينفجر في وجه الجميع بما لا نحمد عقباه.

لا نحتاج إلا لمواقف وطنية خالصة حاضنة لمصالحة شعبنا وتمسكة بحقوقه وثوابته الوطنية، وعازمة على تطبيق اتفاقات المصالحة التي يُنظر أن تطوي انفساماً بغيضاً أضّر بشعبنا وقضيتنا وبحاضرنا ومستقبلنا، ونفتح المجال أمام تحمل حكومة التوافق الوطني مسؤوليتها في تقديم الخدمات لأهالي القطاع وحل مشكلة الموظفين وإنهاء معاناتهم واستئناف عمل المجلس التشريعي بشكل موحد بين الضفة والقطاع وعقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير والشروع في تنفيذ ملف المصالحة المجتمعية. فهل يفعلها السيد/ محمود عباس هذه المرة ويتحرر من نير الضغط والإرادة الخارجية أم يمضي في ذات طريقه الحالي المحفوف بالمخاطر والمعاكس لكل

الآمال والطموحات والحقوق الوطنية الفلسطينية؟!  
وَاللّٰهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

## أجرت لقاءات مع وزارات العدل والمرأة والأوقاف

### لجنة القدس: لقاءاتنا ستتواصل مع كل الوزارات لتفعيل قضية القدس



لتنفيذ كافة الأنشطة والفعاليات الداعمة للمدينة وأهلها خلال العام الحالي. وركز الصيبي على أهمية زرع حب القدس والولاء لها في نفوس الأجيال القادمة، عن طريق إقامة فعاليات دائمة في رياض الأطفال، والمدارس، وتنفيذ أنشطة ذات صلة بالمسجد الأقصى وبمدينة القدس، مبيناً أن وزارة الأوقاف بدأت في تجميع صور خاصة بمدينة القدس ومقدساتها عبر الزمان، لتأريخ كل مرحلة مرت بها المدينة.

واقترح الصيبي أن يتم الدعوة لورشة عمل موسعة يراها المجلس التشريعي تشمل كافة مكونات المجتمع الفلسطيني، للاتفاق على خطة وبرامج موحدة بخصوص مدينة القدس، وأبدى جاهزية الوزارة الكاملة للتعاون من أجل اتمام هذا الموضوع.

من ناحيته أثنى مقرر لجنة القدس والأقصى د. أحمد أبو حلبية على جهود وزارة الأوقاف واقترح وكيل الوزارة، وأكد أن لجنة القدس ستدرس عقد ورشة عمل في أقرب فرصة، لأن موضوع القدس لا يجب أن يكون رهناً بالوضع السياسي القائم، والمدينة المقدسة تجمع كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.

ووزير العدل في حكومة التوافق، لتفعيل هذا الموضوع، وتعمل على التواصل مع وزير شئون القدس د. عدنان الحسيني، لتركيز الجهود في المرحلة القادمة، بالإضافة للتعاون مع وكلاء الوزارات المعنية في قطاع غزة.

من ناحيته شدد عضو لجنة القدس النائب د. خميس النجار على ضرورة إعطاء الصلاحيات اللازمة في كل وزارة لفريق وحدات القدس، حتى تتمكن تلك الوحدات من ممارسة أنشطتها وتحقيق الأهداف المرسومة لها بشكل مهني، مشيداً بأداء مدير وحدة القدس في وزارة الأوقاف عوني العلوي.

وفي سياق منفصل تساءل النجار حول وضع رحلات العمرة والحج هذا العام في ظل إغلاق معبر رفح، حيث أوضح وكيل الوزارة أن الأمور حتى الآن غير واضحة لدى الجانب المصري مبدئياً قلقه حول مصير رحلات العمرة المنطلقة من غزة هذا العام.

وأكد وكيل وزارة الأوقاف د. حسن الصيبي أن الوزارة مدركة للمشكلة الحقيقية التي تعاني منها مدينة القدس بشكل عام والمقدسات الإسلامية بشكل خاص، مشيراً إلى أن الأوقاف أعدت خطة سنوية للعام الحالي خاصة بقضية القدس والمسجد الأقصى، وخصصت ميزانية

أكد الدكتور أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي أن لقاءات اللجنة ستتواصل مع كافة الوزراء والوكلاء في الوزارات والهيئات الحكومية لتفعيل قضية القدس والاهتمام بها.

جاءت تصريحات أبو حلبية خلال لقاء لجنته بوكيل وزارة الأوقاف د. حسن الصيبي بحضور النائب د. خميس النجار، وذلك يوم أمس الأول في سياق برنامج لجنة القدس والأقصى للتواصل مع الوزارات الحكومية بخصوص قضية القدس في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها القضية الفلسطينية والمدينة المقدسة بشكل خاص.

وأشار أبو حلبية إلى أن المجلس التشريعي حرص منذ حوالي السنتين على تفعيل وحدات القدس في الوزارات الحكومية، موضحاً أن هذه الوحدات لم تمارس دورها بالشكل المطلوب مع تقلبات الوضع السياسي.

وأردف قائلاً: "نحن الآن نسير في برنامج مفصل باتجاه تفعيل هذه الوحدات في كل الوزارات وبالذات في وزارة الأوقاف، مشيراً إلى أن الأوقاف تعتبر من أهم الوزارات المعتمد عليها في تفعيل قضية القدس، وأوضح أن اللجنة التقت بوزيرة شئون المرأة

### التشريعي يفتتح دورة التوجهات الإدارية الحديثة في العمل المؤسسي



مهارات إدارية حديثة تساعدهم على تطوير العمل الإداري داخل المجلس التشريعي.

المستهدفة، والعمل بشكل أكبر على تأسيس العمل الإداري في المجلس التشريعي، وكذلك اكساب المتدربين

افتتح المجلس التشريعي الفلسطيني دورة في التوجهات الإدارية الحديثة في العمل المؤسسي بواقع ١٨ ساعة تدريبية، ينفذها وكيل مساعد المعلوماتية والتخطيط والتطوير بوزارة الداخلية المدرب أسامة قاسم.

وأشار الأمين العام المساعد للشئون الإدارية والمالية والإعلام ثروت البيك إلى أن الدورة تتضمن عدد من المفاهيم تتركز في مفهوم المؤسسة، واتخاذ القرارات وحل المشكلات، والتخطيط الاستراتيجي، علماً أن الدورة استهدفت المدراء والمدراء العامين والأمناء العامين المساعدون في المجلس التشريعي.

ولفت البيك إلى أن الهدف من الدورة تعزيز ثقافة المؤسسة لدى الفئة



## لجنة التربية تلتقي رؤساء النقابات لبحث أزمة الموظفين

## الجمال: نتفهم حاجات الموظفين وندعم إجراءات النقابة بما لا يؤثر على الخدمات المقدمة للجمهور

أن يتقاضى الموظف المستنكف والجالس في بيته راتبه كاملاً بينما من هم على رأس عملهم لا رواتب لهم رغم الخدمات التي يقدمونها للمواطنين في ظل ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد.

من ناحيته أشار نقيب المعلمين خالد مزين إلى أن معاناة المعلم هي الأكبر على الإطلاق من بين الموظفين، لأن العمل في المدارس والمرافق التعليمية ستة أيام في الأسبوع، وليس خمسة أيام كما في الضفة الغربية، إضافة إلى أن المعلم لا يستطيع أن يأخذ إجازة لعدة أيام نظراً لعدم وجود كوادر مساعدة في وزارة التعليم.

## حالة احتقان

وأكد المزين على وجود حالة احتقان كبيرة لدى المعلمين لحاجة عدد كبير منهم إلى مواصلات داخلية وخارجية للوصول إلى مدارسهم، مشيراً إلى قيام الوزارة بتوفير عدد من الحافلات الخاصة بالموظفين بجهود فردية ولكنها ما زالت غير كافية حتى هذه اللحظة، محذراً من انفجار الأوضاع في وجه كل من يحاول تسويق وترحيل القضايا وعدم الاعتراف بالحقوق التي كفلها القانون للموظفين كالراتب والأمن الوظيفي.

وتناقش المجتمعون حول الآليات المفترضة للتنسيق بين النقابات والوزارات فيما يتعلق بالفعاليات الخاصة بالمطالبة بحقوق الموظفين وخاصة الإضرابات، بما لا يؤثر على مصالح الناس في المرافق الحيوية، ولا يمس بحياة المرضى، وبما لا يفرط بحقوق الموظفين.

وعلق النائب الجمال في ختام الاجتماع بالقول: "نحن مع مطالب النقابات بشكل عام ونسعى لحل القضايا بقدر المستطاع، ونتفهم حاجات الموظفين وفعاليتهم لكن أردنا أن ننسق حتى لا يتعارض ذلك مع حاجات الناس ولا يضر بالمواطنين".



القانون ونصه.

وأوضح صيام أن اللجنة تحاول ألا تؤثر على طبيعة العمل في المرافق الحيوية مثل العناية المكثفة وأقسام الطوارئ في وزارة الصحة، ولا تسعى لإحداث أو إيقاع أي ضرر في المسيرة التعليمية، أو المنظومة الصحية، بهدف عدم المساس بحياة الناس في القطاع، منوهاً لأن لجنته تسعى للتخفيف من معاناة المواطنين المتفاقمة أصلاً على حد وصفه.

وطالب صيام المجلس التشريعي بالضغط على حكومة التوافق الوطني والمستوى السياسي لتحقيق مطالب الموظفين في قطاع غزة، واعتمادهم كموظفين رسميين يتقاضون رواتبهم من موازنة السلطة كبقية زملائهم من موظفي السلطة، مشيراً لأنه من الظلم

في ازدياد، وقد وصلوا لمرحلة عدم القدرة على توفير احتياجات أسرهم اليومية، مشدداً على أن عدم حل مشكلة الموظفين في قطاع غزة سيترتب عليه مشكلات اجتماعية وعدم استقرار اجتماعي وسياسي، وأن حل مشكلتهم هي بداية لحل كافة الإشكاليات التي يعاني منها قطاع غزة.

وأكد صيام أن اللجنة النقابية للدفاع عن حقوق الموظفين تتكون من (١٦) نقابة مجتمعة، وهي تضم أهم النقابات الفاعلة في سوق العمل مثل نقابات المعلمين والمرضى والمهندسين والمحاسبين ... الخ، حيث تم تشكيل هذه اللجنة لإدارة العمل النقابي والفعاليات الخاصة بالموظفين، وهي التي تتخذ القرارات في هذا الإطار وبشكل متوافق مع روح

أكد رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي النائب د. عبسد الرحمن الجمال على حق النقابات في الدفاع عن الموظفين بما لا يضر بالخدمات المقدمة للجمهور ويؤثر سلباً على حياة المواطنين.

جاءت تصريحات الجمال خلال لقاء لجنة التربية والقضايا الاجتماعية مؤخراً مع اللجنة النقابية للدفاع عن موظفي قطاع غزة والمكونة من نقباء الممرضين والمعلمين بالإضافة لنقيب الموظفين بالخدمة العامة د. محمد صيام.

وذلك بحضور أعضاء لجنة التربية بالتشريعي النواب هدى نعيم، يوسف الشرافي، خميس النجار، سالم سلامة، ومحمد شهاب.

وأشار النائب الجمال في بداية الجلسة إلى أن لجنته عقدت هذا اللقاء للاستماع لأعضاء اللجنة النقابية حول واقع العمل النقابي، ثم لبحث الفعاليات التي تقوم بها بشكل عام للمطالبة بحقوق الموظفين وخاصة موضوع الإضرابات وتعليق العمل بالمؤسسات العامة.

وقال الجمال: "نتفهم أن النقابات تقوم بالفعل المطلوب على الأرض وهو الإضراب، ولا شك أنهم أصحاب حقوق وفي حاجة لكل الفعاليات، لكن لا نريد لذلك أن يتعارض مع الخدمات المقدمة للجمهور ولعموم المواطنين، نريد للتعليم أن يستمر وألا يهدد ذلك حياة المرضى، لذلك طرحنا أن يكون هناك شيء من التنسيق والترتيب مع الوزارات لهذه القضايا ويكون هناك شيء من الموازنة بين الفعل المطالب وحاجات الجمهور الأساسية".

## معاناة متزايدة

من ناحيته أكد رئيس اللجنة النقابية للدفاع عن حقوق الموظفين د. محمد صيام أن معاناة الموظفين

## لدى مشاركته في الاعتصام الأسبوعي مع الأسرى

## بحر: على العالم أن يدرك حجم معاناة

## أسرانا في سجون الاحتلال، وزيارة بلير فاشلة بامتياز

بالثواب.

منوهاً لأن الاحتلال يحتجز قرابة (٢٥٠) طفل فلسطيني في سجونهم في مخالفة واضحة لكل أعراف وقوانين الدنيا، وأبقر بحر بالتحية لأسرانا الأبطال في سجون الاحتلال وخاصة المرضى وكبار السن منهم، مشيراً لوجود (١٦) نائباً من نواب المجلس التشريعي يقعون خلف قضبان العدو الصهيوني الذي يضرب بالحصانة البرلمانية بعرض الحائط، منادياً برلمانيين العالم بضرورة التحرك لأجل استنقاذ زملائهم البرلمانيين الفلسطينيين من الأسر وتخليصهم من ظالم الاحتلال.

وأكد بحر بأن اعتقال الاحتلال لرئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك يعد تعدياً على القانون الدولي وتجاوزاً للقانون الدولي الإنساني، منوهاً لأن الاحتلال قد جدد الاعتقال الإداري لدويك للمرة الثانية عشر على التوالي، مشيراً في الوقت ذاته لأن التجديد الإداري للنواب والأسرى الإداريين كافة ليس قانونياً، مهيباً بمؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية للقيام بواجبها تجاههم بالسرعة الممكنة وعدم الاكتفاء بالتنديد أو توثيق جرائم الاحتلال فحسب.

ندد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة بالإهمال المتعمد لدعاة الديمقراطية بالعالم للمعاناة التي يواجهها أسرانا داخل سجون الاحتلال، منادياً أحرار العالم بضرورة أن يدركوا الحجم الحقيقي لتلك المعاناة، كما أشار لفشل زيارة مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام توني بلير لغزة قائلاً إنها زيارة فاشلة بامتياز ولن تأتي بأي نتائج إيجابية على الإطلاق.

جاء ذلك في كلمة ألقاها لدى مشاركته بالاعتصام الأسبوعي مع الأسرى أمام البعثة الدولية للصليب الأحمر بمدينة غزة بحضور رئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين توفيق أبو نعيم، وبمشاركة مئات المحررين والمتضامنين وذوي الأسرى في سجون الاحتلال. وأشار بحر لقضية الطفلة ملاك الخطيب التي قضت في سجون الاحتلال بضعة أشهر على الرغم من أنها لم تتجاوز الرابعة عشر من عمرها، مشيراً لأنها تتمتع بنفسية قوية ومعنويات عالية، الأمر الذي ظهر جلياً لدى محادثته معها ومع والدها، وأضاف بحر أن الخطيب دعت الفصائل الفلسطينية للتوحد على كلمة سواء لرفض المفاوضات والتمسك

مؤكداً على أن زيارة مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام توني بلير لغزة هي زيارة فاشلة بامتياز لأنها لم تحقق للمواطن الفلسطيني شيء، ولن تفك الحصار، مضيفاً أنه على بلير أن يقول للاحتلال كفي إجراماً بحق الشعب الفلسطيني.

وفي ذات السياق حذر رئيس جمعية واعد للأسرى والمحررين توفيق أبو نعيم من إخلاء مصلحة سجون الاحتلال لسجن هداريم بالكامل منوهاً لتداعيات أمنية خطيرة خلف هذا الأمر المتمثلة بزرع مجسات وأجهزة الكترونية حديثة بهدف مراقبة الأسرى والتنصت عليهم، مشيراً للظروف غير الإنسانية التي ترافق ذوى الأسرى في زياراتهم ومنها التفتيش شبه العاري، بالإضافة لمعانائاتهم من العازل الزجاجي داخل غرف الزيارة.

ووصف أبو نعيم بلير بأنه صاحب تاريخ أسود في العراق وغيره من البلاد العربية متسائلاً بقوله وهل لمثله أن يكون مبعوثاً للسلام؟ وأضاف أبو نعيم بأنه على بلير إذا كان صادقاً عليه أن يحمل الكيان ويجبره على الانصياع لأدنى الحقوق الإنسانية التي يطالب بها أسرانا في سجون الاحتلال.

## العبادة يزور

## التوجيه السياسي

زار النائب عن محافظة خان يونس هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بوزارة الداخلية في المحافظة والتقى بقيادة الهيئة وطاقمها في الإطار تنسيق جهود المؤسسات في المحافظة بما يخدم مصلحة المواطنين.

شكر النائب أيجي العبادة هيئة التوجيه السياسي والمعنوي على جهودها في التوعية الموجهة لأفراد الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي، مشيراً إلى أن العاملين في الهيئة هم نخبة قيادية استطاعت رغم الصعاب أن تسد الثغرات الخطيرة التي قد يتعرض لها المجتمع.

بدوره أوضح مدير هيئة التوجيه السياسي في المحافظة إسماعيل الأسطل المهام الموكلة لهم، مستعرضاً الملفات التي تتابعها الهيئة والتي تنوعت ما بين التوجيه والإرشاد والتدريب والتطوير والعلاقات العامة.

وفي سياق منفصل، استقبل النائب العبادة وفداً من بلدية القرارة برئاسة رئيس البلدية م.عبد الرحيم العبادة لنقاش بعض الأمور التي تعوق عمل البلدية. مؤكداً على ضرورة إزالة كل العقبات التي تعوق عمل البلديات نظراً لما تقدمه من خدمات للمواطنين، ففي تعطيلها مفسدة لمصالح العامة، مشيراً لصعوبة العمل في ظل الظروف التي يعيشها القطاع والتي انعكست على أداء البلديات وقدرتها على توفير الخدمات للمواطنين.

كما وشارك العبادة في وقفة تضامنية نظمها اللجنة النقابية للدفاع عن موظفي قطاع غزة في ساحة المجلس التشريعي، مطالباً بإطلاق ثورة احتجاجية عارمة ضد الظلم وصولاً إلى حقوقهم.



## النائب نعيم تبحث التعاون المشترك مع مسئول نرويجي



وعمل على إدارة الحصار ليصبح حصاراً دولياً، وأن الناس في غزة يعيشون في أوضاع إنسانية صعبة للغاية منذ انتهاء العدوان الصهيوني الأخير على القطاع. معربة عن صدمة شعبنا في القطاع من موقف المجتمع الدولي تجاه الحصار وإعاقة الاعمار، مؤكدة بأن المجتمع الدولي المذكور يمارس فقط سياسة الاحتجاج بالقول دون أن يتخذ أي موقف عملي يرغم الاحتلال على تحسين حياة المواطنين بالقطاع أو إدخال تسهيلات معينة وواضحة.

متسائلة لماذا لا يتم تسيير سفن ترفع علم الأمم المتحدة وتحمل المساعدات ومواد البناء لقطاع غزة في ترجمة حقيقية عملية لرفض الحصار وإجبار الاحتلال على وقف الحصار واعتباره جريمة ضد الإنسانية وفقاً لما نص عليه القانون الدولي فيما يخص سياسة العقاب الجماعي. وأشارت بأن الناس في غزة يبحثون عن الأمن والاستقرار ويريدون أن يعيشون حياة كريمة، مؤكدة بأن من حقهم أن توفر لهم هذه الاحتياجات وعلى المجتمع الدولي القيام بواجباته تجاه هذا الأمر.

حول واقع الشباب أكدت نعيم بأن الشباب يمثلون الشريحة الكبيرة في المجتمع الفلسطيني، مطالبة النرويج بالمساهمة في إيجاد فرص عمل لهم من خلال إقامة معاهد تدريبية وفنية ليتمكن الشباب من المشاركة السياسية والثقافية والديمقراطية ونهضة المجتمع. مطالبة أن يكون هنالك توازن بين مشاريع التنمية التوعوية والثقافية من جهة والمشاريع الاغاثية والتشغيلية من جهة أخرى.

من جانبه قال ممثل الوكالة النرويجية للتعاون التنموي بأنه سيساهم في رسم خطة التنمية للعام القادم بما يخدم شعب وشباب فلسطين، ووعد بنقل المقترحات المقدمة لقيادة بلاده ووزارة الخارجية لدراساتها والاستفادة منها بغية المساهمة في تحسين حياة الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة.

بحث النائب في المجلس التشريعي هدى نعيم سبل التعاون المشترك مع ممثل الوكالة النرويجية للتعاون التنموي التابعة لوزارة الخارجية النرويجية السيد (بيتر باوك) وذلك في الجوانب التنموية والتطويرية ودعم قطاع الشباب والوضع البرلماني وسبل الدعم النرويجي السياسي لفلسطين.

وأكدت النائب نعيم بأن القضية الفلسطينية تمر بمراحل صعبة وملينة بالتعقيدات، مشددة بأن الاحتلال الإسرائيلي هو من يعيق التنمية في المجتمع الفلسطيني ويشدد الحصار ويعمل على زيادة حدة الانقسام. موضحة أن الانقسام الفلسطيني ليس صنعة فلسطينية، مبينة بأن المجتمع الدولي ساعد بعض الأطراف الفلسطينية لرفض نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في العام (٢٠٠٦) والانقلاب عليها. مشيرة لأن الانتخابات تعد من أهم أدوات الديمقراطية، وحماس مستعدة للانتخابات القادمة ولا تخشى النتائج.

وتطرقت نعيم لاختطاف الاحتلال لنواب المجلس التشريعي موضحة بأن الاحتلال اختطف (٤٧) نائباً خلال السنوات الماضية ولا يزال يختطف حتى الآن (١٦) نائباً في سجنه.

مؤكد أنه إذا لم يكن هنالك حصانة لأي عملية انتخابية قادمة فإننا سنكرر نفس التجربة، مبينة بأن الاحتلال عرقل عمل المجلس التشريعي من خلال اختطاف النواب والزج بهم في السجون، الأمر الذي عدته قرصنة مخالفة للأعراف والقوانين الدولية والحصانة البرلمانية.

وقالت: "لم يكن هنالك موقف برلماني دولي إزاء اختطاف النواب رغم اعتراف الجميع بنزاهة الانتخابات".

### التنمية والتطوير

وشكرت النائب نعيم النرويج على جهودها في تبني مؤتمر إعادة الاعمار الذي عقد مؤخراً في القاهرة، متسائلة ماذا بعد؟

وأشارت أن الاحتلال الإسرائيلي منع دخول مواد البناء

## بحر: المقاومة الفلسطينية أنبل ظاهرة عرفها التاريخ الوطني الحديث



ولفت إلى أن حكومة الوفاق لا يمكن لها أن تنجح في ظل عدم وجود شراكة سياسية، كما رحب بوفد المنظمة المتوقع وصله للقطاع على أن يأتي لحل مشاكل غزة وليس للاجتماعات والتقاط الصور التذكارية فقط، مطالباً بضرورة إجراء انتخابات عامة كمخرج من الأزمة الراهنة، وقال: "صندوق الانتخابات هو الحكم والفيصل بيننا".

وطالب حركة فتح بالعودة لخيار المقاومة لأنهم لم يحصدوا خلال السنوات الماضية إلا الفشل والذل وابتعادهم عن الجماهير وتخلي الجماهير عنهم. وتطرق إلى قرار محكمة الأمور المستعجلة المصرية القاضي باعتبار كتائب القسام منظمة إرهابية، معتبراً إياها مهزلة قضائية، داعياً القيادة المصرية إلى إجبار المحكمة على التراجع عن قرارها الظالم.

وأشار إلى أنه على يقين أن مصر العروبة ستعيد النظر في قرار القضاء المصري المتعجل والمتهور، معتبراً أن سلاح القسام الذي مرغ أنف المحتل الصهيوني في التراب أظهر من أن يسد في وجه إخواننا العرب.

ولفت بحر أن ما يحدث في سينا مؤخراً هو من أفعال الموساد الإسرائيلي، مطالباً كل الجهات والشخصيات المصرية بضرورة التوقف فوراً عن وصف المقاومة بالإرهاب لأن ما يروجونه إنما هو خدمة مجانية للاحتلال.

وفي نهاية اللقاء استمع بحر ونواب التشريعي لمدخلات واقتراحات الحضور، مجيباً على تساؤلاتهم المختلفة.

قال د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة أن المقاومة الفلسطينية هي أنبل ظاهرة عرفها تاريخ فلسطين الحديث، مطالباً شياطين الإعلام المصري بالتوقف فوراً عن مهاجمة المقاومة ورجالاتها، معتبراً ذلك خدمة مجانية تقدم للكيان الصهيوني.

وأكد بحر خلال لقاء مفتوح لرئاسة المجلس التشريعي عقد في مخيم البريج، وسط قطاع غزة مع وجهاء المحافظة الوسطى وأعيانها أن كل إعلامي عربي يهاجم المقاومة الفلسطينية ينظر إليه الشعب الفلسطيني بأنه خائن ومأجور وينفذ أجندة صهيونية، مشدداً أن المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها كتائب القسام أشرف وأنبل ظاهرة عرفتها الأمة العربية والإسلامية، والتاريخ الوطني المعاصر.

وأكد على أن المجلس التشريعي ماض وسيواصل عقد جلساته رغم المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا الفلسطيني والتي تهدف لتعطيل المجلس التشريعي بدءاً من اختطاف النواب وانتهاء بمنع نواب كتلة التغيير والإصلاح من دخول مقر المجلس في مدينة رام الله.

وشدد بحر على أن المصالحة ضرورة وطنية وأخلاقية وإنسانية لوحدة شعبنا الفلسطيني، وأضاف "نريد أن نعيد لمنظمة التحرير الفلسطينية قوتها ومكانتها"، ومضى يقول "دعوت عباس منذ عام ٢٠٠٥ لدعوة الأمناء العامين للفصائل لاجتماع الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو لم يستجيب لهذا الطلب حتى هذه اللحظة".

## النائب أبو راس يحذر من حماقة "نتنياهو" باقتحام المسجد الإبراهيمي في الخليل



حذر النائب الدكتور مروان أبو راس الاحتلال الصهيوني من حماقة التي قد يرتكبها رئيس وزرائهم بن يامين نتنياهو باقتحام المسجد الإبراهيمي بالخليل بغرض الدعاية الانتخابية. وطالب النائب أبو راس السلطة في رام الله بضرورة إطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية للتصدي للاحتلال وعدوانه المستمر على أهلنا هناك، ولجم ممارساته العدوانية المتكررة والتي لا تستثنى المقدسات الإسلامية ولا المسيحية. وقال: "إن المراقب لما يفعله العدو الآن في بلادنا ومقدساتنا بما فيها الأقصى والحرم الإبراهيمي والاماكن المقدسة والمساجد جميعاً يدرك تماماً أن هذا العدو المجرم يتماهى في إجرامه وتدنيسه بسبب عدم وجود قوة ردع عربية أو

"هذه جرائم كبيرة ترتكب الآن في فلسطين يقتلون ما يشاؤون ويدمرون المصانع والمزارع والبيوت على رؤوس أصحابها دون أن يجدوا أحداً يقف في وجههم، هذه مصيبة كبيرة تحدث الآن مجازر حقيقية حدثت في غزة ومجازر إنسانية تحدث الآن في ٤٨ أكثر من ٦٤ مرة هدموا قرية العرقوب، وعشرات المرات هدموا بعض القرى في الخليل وما إلى ذلك، الآن أكثر من ٢٠ ألف بيت مهددة في القدس بالتدمير

والإزالة بإضافة إلى نزع هويات المقدسين. ولفت النائب أبو راس إلى أن أكبر جريمة ارتكبت بحق المسجد الإبراهيمي والمقدسات اتفاق اوسلو الذي أعطاهم الحق بالتقسيم الزماني والمكاني، وقال: "عباس يجب أن يرحل لأن وجوده يرسخ وجود الاحتلال ويحارب المقاومة، مشيراً لأن إصرار عباس دائماً على نهج المفاوضات والحلول السلمية، والتنسيق الأمني المقدس من وجهة نظره كلها أمور تجرئ الاحتلال أكثر فأكثر. وشدد على أن هذا الاحتلال سيزول حتماً، ولكن كل هذه الإجراءات التي يقوم بها عباس والصمت العربي والإسلامي والخذلان الدولي والتأمر الدولي فقط هو يزيد عمر الاحتلال ولكنه لا يعطيه ولا يمنحه أسباب البقاء أبداً.



## التشريعي يستقبل وفد متدربين دبلوماسيين من وزارة الخارجية الفلسطينية

الماضية من إقرار ٥٢ قانوناً معظمها تمس حاجات المجتمع الفلسطيني، وشملت أيضاً قوانين حماية المقاومة، وتحريم وتجريم التنازل عن القدس، وقانون صندوق القدس، وقانون الشباب. إلخ.

وأكد بحر أن المجلس التشريعي يتمتع بعلاقات دبلوماسية طيبة مع البرلمانات العربية والإسلامية وقام بزيارات للعديد من الدول مثل مصر والبحرين وليبيا والجزائر وقطر، إضافة لماليزيا وأندونيسيا وعدد آخر من الدول الأجنبية.

وشدد أن المجلس التشريعي وافق على اتفاق الشاطئ ليحمي التوافق الفلسطيني، حيث تم الاتفاق على أن تقسم الحكومة اليمين أمام الرئيس ومن ثم أمام المجلس بعد أن يصدر الرئيس مرسومًا بعقد دورة جديدة للمجلس التشريعي بعد شهر من تشكيل الحكومة.

وأردف: "لكن الرئيس لم يلتزم بما تم الاتفاق عليه، ولم يدعو المجلس التشريعي لدورة جديدة، مما دعانا لاستئناف عمل المجلس التشريعي بعد ستة أشهر من تشكيل حكومة التوافق، والآن المجلس التشريعي استأنف عمله بشكل قانوني، ولا يمكن لأحد أن يسلب المجلس صلاحياته بالمراقبة على الحكومة وإقرار الموازنة وسن القوانين".

وأكد: "من الناحية القانونية لا قيمة لما يفعله أبو مازن من تقديم مشاريع في الأمم المتحدة وتوقيع اتفاقيات، لأن كل هذه الأمور يجب أن تعرض على المجلس التشريعي أولاً، وأبو مازن الآن يمارس سياسة الأمر الواقع، وهو فاقد للشرعية منذ عام ٢٠٠٩".



وأشار إلى أن الانقسام ألقى بظلاله على عمل المجلس التشريعي، مؤكداً أن المجلس حاول أن ينأى بنفسه عن هذا الانقسام منذ اليوم الأول من خلال الدعوة للتوافق الوطني، ودعم وثيقة الوفاق الوطني، لكن جهود المصالحة تعثرت أكثر من مرة، وقال: "كنا أمام خيارين، أما أن نستسلم لتعطيل المجلس التشريعي أو أن نواصل عملنا وفق فقه القانون المقاوم، وهذا ما تم".

وأكد بحر أن المجلس التشريعي تمكن خلال المرحلة

ولفت بحر إلى أن العقوبات بدأت منذ اليوم الأول لفوز حماس بالتشريعي، حيث عملت حركة فتح على تغيير النظام الداخلي للمجلس التشريعي لعرقلة العمل، وبعدها اعتقلت قوات الاحتلال ٤٥ نائباً من كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية، مما أدى لتعطيل عمل المجلس التشريعي، وجعلنا نجتهد في إقرار فقه القانون المقاوم، الذي يسمح للنائب المختطف لصدى الاحتلال بتوكيل زميله النائب خارج المعتقل بالتصويت نياب عنه.

## التشريعي يصدر تقرير عمله لشهر يناير من العام الجاري



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية خلال جلسة استماع لوكيل وزارة الصحة

عددها (١٣) شكوى.

### نوات

هذا وقد عقد المجلس بالتعاون مع أكاديمية الإدارة السياسية ندوة بعنوان "دور المجلس التشريعي في تعزيز الحكم الرشيد" وبمشاركة النواب يحيى العبادسة، فرج الغول، جمال نصار، ومروان أبو راس.

### النشاط الإعلامي

نظمت الدائرة الإعلامية مؤتمرين صحفيين، وأصدرت (٦) بيانات صحفية، و(٤) تصريحات للنواب والأمانة العامة، كما تم تميم (٢٨) خبراً صحفياً، بالإضافة لإصدار العددين (١٥٣-١٥٤) من صحيفة البرلمان، كما تم إجراء وترتيب عدد (١٦) ما بين مقابلة ولقاء وحوار صحفي ومقابلات متلفزة مع رئاسة المجلس ونوابه.

### العلاقات الخارجية

أبرقت رئاسة المجلس التشريعي برسالة لجميع البرلمانات العربية والدولية شرحت فيها أسباب استئناف المجلس التشريعي لجلساته، كما أبرقت برسالة شكر للبرلمان السنغالي لتشكيله مجموعة برلمانية سنغالية لدعم القضية الفلسطينية.

### جلسات الاستماع

أما بالنسبة لجلسات الاستماع فقد تم عقد (٣) جلسات، كانت الأولى للجنة التربية التي استمعت لوكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت حول أوضاع وزارته وآلية عملها في ظل الأوضاع الراهنة وأزمة الرواتب، أما الجلسة الثانية عقدتها لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بهدف الاستماع لنائب رئيس سلطة المياه حول الوضع المائي في قطاع غزة، في حين كانت الجلسة الثالثة للجنة التربية التي استمعت لوكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش بغية الاطلاع على أوضاع وزارة الصحة وكيفية تعامل وزارته مع مشكلة نقص الأدوية والوقود.

### زيارات ميدانية

إلى ذلك قامت لجنة القدس بتاريخ (٢١) يناير بزيارة لوزارة شؤون المرأة والتقت معالي الوزيرة ووكيلة الوزارة وعدد من المدراء في الوزارة للتشاور في بعض القضايا الخاصة بمدينة القدس المحتلة.

### الشكاوي

عالجت لجان المجلس الشكاوي الواردة إليها والبالغ

استقبل المجلس التشريعي الفلسطيني بمقره يوم أمس وفدا يضم متدربين دبلوماسيين من وزارة الخارجية الفلسطينية، والذين يشاركون بدورة تدريب دبلوماسي بالتعاون مع مركز بيت الحكمة.

واستقبل د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإتابة الوفد الذي يرأسه وكيل وزارة الخارجية د. غازي حمد، الذي ثمن استقبال المجلس التشريعي للوفد، مشيراً إلى أن الزيارة تستهدف تعريف المتدربين بأليات عمل المجلس التشريعي، وطريقة العمل الدبلوماسي المتبعة في هذا الموضوع.

رحب بحر بالوفد مثنياً دور وزارة الخارجية ومركز بيت الحكمة في تخريج دبلوماسيين يتمتعون بمهارات مهنية عالية، حتى يعملوا على خدمة قضيتهم العادلة، ويتواصلون مع المستويات الرسمية والسياسية حول العالم.

وشرح بحر خلال لقائه بالوفد آلية عمل المجلس التشريعي، مبيناً أن أهم أركان عمل المجلس التشريعي تتضمن إقرار الموازنة بالدرجة الأولى، وسن القوانين والمراقبة على الحكومة، إضافة إلى بناء العلاقات الدبلوماسية والبرلمانية وعقد الاتفاقيات.

ونوه بحر إلى العقوبات التي اكتنفت عمل المجلس التشريعي منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، مشيراً إلى أن المجتمع الدولي لم يعترف بفوز حماس في الانتخابات ومارس عليها التضييق والخنق والحصار على المستوى المحلي والدولي، رغم شهادة العديد من المؤسسات الحقوقية والدولية بنزاهة هذه الانتخابات.

أصدر المجلس التشريعي تقريره الإداري عن شهر يناير 2015م، وقد تضمن التقرير العديد من الأنشطة والفعاليات منها عقد جلسات للمجلس وإقرار قرارات بالإضافة لاجتماعات لجان المجلس المختلفة، وزيارات ميدانية وأنشطة أخرى على النحو التالي:

### الجلسات

عقد المجلس التشريعي خلال الشهر المذكور والذي استمرت فيه الدورة غير العادية الرابعة اجتماعين اثنين فقط بواقع يومين عمل ناقش خلالهما تقريرين وهما: تقرير اللجنة الاقتصادية حول الحصار وآثاره الكارثية على قطاع غزة، وتقرير اللجنة السياسية حول مشروع السيد محمود عباس لاستصدار قرار إنهاء الاحتلال من مجلس الأمن، وقد أقر المجلس التقريرين بالإجماع.

### أعمال اللجان

تشكل اللجان العمود الفقري لعمل المجلس التشريعي وهي بمثابة برلمانات صغيرة وتطلع بدور كبير في ممارسة الأعمال التشريعية والمراقبة، وعقدت اللجان العديد من الاجتماعات ولسات الاستماع والزيارات الميدانية، وتابعت العديد من الشكاوى، وغير ذلك من الأنشطة على النحو التالي:

### الاجتماعات

عقدت اللجان المختلفة بالمجلس التشريعي ما مجموعه (٧) اجتماعات إحداهما للجنة القدس بهدف مناقشة التطورات في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، واجتماعين آخرين للجنة الاقتصادية والتربية حيث ناقشتا خطتهما السنوية كلا على حدة، أما اللجنة السياسية فقد اجتمعت لمناقشة مسودة تقريرها الذي تم عرضه على المجلس التشريعي بتاريخ ٢٨ يناير المنصرم، بينما عقدت لجنة الرقابة اجتماعاً مع مجموعة من اللاجئين السوريين للاستماع إلى شكاوهم.

## نواب الضفة: ما حدث

## مع الطفلة ملاك

## الخطيب وصمة عار

## على جبين الاحتلال

شدد نواب الضفة على ضرورة تكاتف الجهود بكافة السبل لنصرة للأسرى في سجون الاحتلال، معربين عن تضامنهم مع الطفلة ملاك الخطيب (١٤) عام والتي أفرجت عنها سلطات الاحتلال بعد احتجازها لشهرين.

وزار وفد مكون من النواب محمود مصلح، وأحمد عطون ومحمد طوطح، الطفلة الخطيب في منزلها بمحافظة طولكرم، مؤكداً أن ما حدث معها يشكل وصمة عار جديدة على جبين الاحتلال والمجتمع الدولي ومؤسساته التي صمتت وما تزال على ممارسات الاحتلال بحق الأطفال والمرضى والنساء وكبار السن في السجون.

وأشار النواب إلى تجربتهم في الأسر ومعرفتهم بمعاناة الأسرى بشكل جيد، مؤكداً في الوقت ذاته أن وحدة الشعب الفلسطيني وتحقيق التوافق الوطني أولى الأولويات ليتمكن الشعب الفلسطيني من مواجهة الهجمة الشرسة بحق الأسرى والمقدسات وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

وانشد وفد النواب من منزل الطفلة المحررة المجتمع الدولي لضرورة للعمل على وقف هذه المعاناة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني بشكل فوري.



## تناولت واقع المياه

## لجنة الداخلية والحكم المحلي تعقد ورشة عمل وتدعو للإسراع في إيجاد مشاريع كبرى لحل الأزمة

## مختصون: لدينا مشكلة نقص وملوحة زائدة وعلينا الاستفادة من مياه الأمطار واللجوء لتحلية مياه البحر

وأشار النائب أبو راس لهدف الورشة والمتمثل بتشخيص المشكلة، ووضع الحلول المناسبة لها، ملفتاً لوجود تقصير واضح من حيث الثقافة المائية في قطاع غزة، وقال: «لم يكن هناك توعية لأهمية قطرة المياه بحيث كيف يحصل عليها المواطن وكيف يستنزفها ويهلكها بسبب وبدون سبب».

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي ورشة عمل حول واقع المياه في القطاع، بحضور ومشاركة ممثلين عن وزارتي الحكم المحلي والصحة والنيابة العامة ورؤساء بلديات القطاع، بالإضافة لبعض الجهات الأهلية والرسمية كسلطة المياه، ومصلحة بلديات الساحل، وجودة البيئة.

## ملوحة عالية..

## ومشاريع واعدة

وأكد أبو راس أن هناك عجز كبير بين منسوب الوارد والصادر من المياه، مضيفاً أن نوعية المياه الموجودة في قطاع غزة تعاني نسبة التلوث وملوحة عالية جداً.

مشيراً لحلول ممكنة وقابلة للتنفيذ لمشاكل المياه مثل قضية التوعية ومعالجة مياه الأمطار وتخزينها، لافتاً لأن مصلحة المياه لديها مشاريع واعدة ستسرع بتنفيذها وأخرى هي قيد التنفيذ فعلاً مثل تحلية مياه البحر.

وأشار إلى أن المجلس شكل لجنة لمراجعة قانون المياه المعمول به من أجل الوصول

لمقترحات قانونية جديدة من الممكن عرضها على المجلس لمناقشتها وإعادة صياغة القانون الموجود بهدف المحافظة بشكل أكبر على المياه.

## الاستفادة من مياه الأمطار

بدوره أشار نائب رئيس سلطة المياه مازن البنا إلى أن غزة تعيش أزمة خانقة في موضوع المياه. هذه الأزمة ليست جديدة ولكنها منذ أكثر من ١٥ عام. ولفت إلى مصدر وحيد يعتمد عليه الشعب الفلسطيني وهو الخزان الجوفي الساحلي وطاقته المتجددة بشكل سنوي ربما لا تزيد عن ٦٠-٥٠ متر مكعب، بينما احتياجنا يفوق ٢٣٠ متر مكعب، ولفت إلى إمكانية الاستفادة من مياه الأمطار من خلال تخزينها وإعادة فلترتها لتصبح صالحة للشرب.

وبين إلى أن هذا العجز أدى إلى انخفاض في مناسيب المياه الجوفية. ما نتج عنه تداخل مياه البحر. واندفاع المياه المالحة في الطبقات السفلى. منوهاً لأن سلطته وضعت خطة متكاملة تقريبا منذ ١٥ عاماً، مبيناً وجود بدائل لخزان المياه الجوفية تعتمد على مشاريع تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي. مشيراً أنه لم يتم تنفيذ الكثير من هذه المشاريع.

## أزمة لدى البلديات

من جهته قال وكيل وزارة الحكم المحلي سفيان أبو سمرة إن استراتيجيات وزارته تقوم على خلق مجتمع واع آمن في بيئة صحية. مضيفاً بأن الحصار خلق مشكلة تدني الأجور مما نتج عنه مشكلة عند البلديات



٢٠١٢ حتى الآن، لافتاً لأن هناك ٣ مواقع بالتعاون مع بلدية غزة تخدم ٢٦ ألف مواطن في غزة. كذلك مشروع محطة تحلية الوسطى والجنوب. وأضاف لدينا عجز حقيقي بحوالي ١٠٠ مليون متر مكعب. وهناك تمويل من بنك التنمية الأوروبي لعمل محطة تحلية مياه. هي وقائع وليست أحلام. علينا أن نجتمع ما نستطيع تجميعه من مياه الأمطار، والاستفادة بقدر المستطاع من مياه الصرف الصحي.

ولفت إلى أن هناك وعود من ألمانيا بتمويل محطة الصرف الصحي في خانيونس، وقمنا بوضع حجر الأساس منذ فترة. وقال: «الآن لا يمكن

استخدام مياه الصرف الصحي للزراعة. بالتالي نحن بحاجة لإعادة النظر للتخلص من جزء من مياه الصرف الصحي. ولدينا مشاريع تطويرية ممولة ستصل لحوالي ١٦٤ مليون دولار».

ودعا نواب المجلس التشريعي لزيارة المواقع للتعرف على الجهد وإيجاد الحلول فنحن بحاجة لدعمهم لتذليل العقبات. مضيفاً أن مصلحة المياه تنتج يومياً من أبارها الخاصة نحو ١٦٤ ألف لتر يومياً، داعياً

لضرورة ضبط السرقات ودفع الفواتير. مشيراً لمجموعة استثمارات مقبلة قد تصل لنحو ٢ مليون دولار بحلول ٢٠٢٥. منوهاً لأنها مشاريع كبيرة لا يمكن للبلديات أن تديرها وعليه يجب استكمال الجهد وتطوير المؤسسات. وتذليل العقبات. ودعم البلديات.

## اقتراحات عملية

وفي ختام الورشة تقدم بعض المشاركون بتوصيات عملية عديدة منها ضرورة ترشيد استهلاك المياه من قبل المواطنين والمؤسسات الكبرى مثل المدارس، كما شددوا على الاستفادة من مياه الأمطار وإيجاد مصادر بديلة لخزانات الجوفية والتي تعد مصدر رئيس للمياه.

كما حذر المشاركون من الاستمرار في حفر الآبار العشوائية والتي تستنزف المياه الجوفية، كما أوصى المشاركون بضرورة تعديل قانون المياه ليصبح أكثر قوة في المحافظة على مصادر المياه.

التشريعي في تقليص استخدام المياه. ففي المحررات تستخدم كميات كبيرة جداً. لذلك نحن في أزمة مياه وليست أزمة أراضي.

ولف إلى وجود تقصير في خطوط المياه ومشكلة التسريب الأرضي. وثنى كوب المياه رخيص يشجع الناس على إهدار المياه. مطالباً بضرورة رفع ثمن مياه البلدية. مضيفاً أن المواطنين يهدرون كميات مياه ضخمة معرباً عن حاجة المجتمع لتدخل سلطة المياه. لكي لا تهدر المياه في المجاري على حد قوله. وشدد عبيد على ضرورة الاستفادة من المياه الواردة عبر وادي غزة بصورة صحيحة. وتابع أن أي مشروع تحلية سيبقى رهناً للمواقف السياسية. مشيراً لوجود إمكانية لعمل بنى تحتية لاستيعاب مياه الأمطار. محذراً من عدم وجود ثقافة استخدام مياه الأمطار لدى المواطن.

ونوه لضرورة تعاون سلطة البيئة وبقية المؤسسات المعنية للعمل على تخفيف الأزمة، ملفتاً إلى أن الحرب الأخيرة زادت من تلوث المياه. وقال: «أتمنى على التشريعي التدخل باتخاذ إجراءات عقابية بحق المتسببين بتلوث المياه، أو إهدارها. مطالباً وزارة الاقتصاد العمل على ضبط مععدات الآبار والتي يتم استيرادها من الخارج».

## وقائع وليست أحلام

من ناحيته أشار مدير عام مصلحة مياه الساحل منذر شبلاق إلى أن الوضع القائم لا يعني أننا عاجزين عن القيام بواجباتنا. مشيراً لقائمة مشاريع تنجز منذ العام

جاء عدم مقدرة المواطن على دفع مستحقات البلديات.

وأشار إلى أن البلديات تعتمد على الدول المانحة وليس على ميزانيتها. والجباية لا تشكل رافعة في موازنة البلديات إلا في حدود ضيقة جداً. لافتاً لأنها مضخات المياه بحاجة لصيانة دورية، كما أننا بحاجة لزيادة عدد الآبار وكلها أمور يجب أن ننتظر الدول المانحة لانجازها، وشدد أبو سمرة على ضرورة أن تتعاون جميع المؤسسات المعنية على المستوى القيادي أو التنفيذي لإعادة ترتيب هذا القطاع. وذلك عبر وضع آلية صحيحة لتجاوز الأزمة يشارك فيها خبراء ومتخصصين.

## بدائل ناجحة

بدوره قال ممثل وزارة الزراعة شفيق العراوي نحن في قطاع الزراعة تراجعنا من المرتبة الأولى للمرتبة الثانية كمستهلكين للمياه. وبتنا الأكثر مرونة في استخدام المياه. ويمكننا الآن استخدام أكثر من نوعية من نوعيات المياه للرعي.

وقال: «نستخدم المياه المعالجة ولدينا محطات لكنها لا تنتج الكمية المطلوبة للاستخدام الزراعي. كمية المياه المنتجة تقريبا ٢٤٥٠٠ كوب وهناك المشروع النمساوي. الذي مثل معالجة إضافية للمياه. فكانت النتيجة ناجحة. لكن للأسف المشاريع تنتهي بمجرد انتهاء دور الدول المانحة».

## إهدار كبير للمياه

أما رئيس سلطة البيئة كنعان عبيد قال نحتاج مساعدة





## آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

### فراغ سياسي قاتل

بات قطاع غزة يعاني فراغاً لا محدوداً على الصعيد السياسي والاقتصادي والرسمي، بل وأضحى هذا الفراغ يلاحق قطاع غزة وقاطنيه في كل المجالات الحيوية، فلم يعد هناك أي اهتمام رسمي بالمنظومة الصحية ولا التعليمية ولا غير ذلك، حالة الفراغ هذه تثير تخوفات المواطن الفلسطيني فلا جهة رسمية تحمي المستهلك على سبيل المثال، ولا وجود لحكومة التوافق على الأرض بحكم أنها رغبة في إحداث هذا الفراغ في حياة المواطنين في القطاع. الفراغ الضارب جذوره في شتى مجالات الحياة لا يمكن السكوت عليه، لأنه إذا استمر فلا إعمار لما دمره الاحتلال، ولا أمان وظيفي للعاملين بالوظيفة العامة، ولن يجد المواطن مشفى يداوي مرضه فيه، وسيستمر الاقتصاد بشق طريقه نحو الانهيار والتصدع والتراجع، وجيوش البطالة والمتعطلين عن العمل في ازدياد، وبالتالي سيبقى الإحباط سيد الموقف في صفوف الشباب والجيل الصاعد وعموم المواطنين.

وفي ظل هذا الواقع المأزوم بمعنى الكلمة فلا بد من تحرك عاجل لإيقاف التدهور الحاصل في شتى مجالات الحياة، ولدعم صمود المواطن، ولمكافحة الفراغ السياسي القاتل، وإذ أنني لا أرى أي مؤسسة شرعية بالمعنى الدستوري سوى المجلس التشريعي فإنه بتقدير ي يقع على عاتقه وعائق أعضائه المنتخبين الكرام القيام بالتحرك المطلوب لانتزاع حقوق شعبنا والحد من الظلم الواقع عليه وباي طريقة ممكنة.

وهنا نذكر بما كتبناه في مقال سابق نحو ضرورة أخذ المجلس التشريعي لزام المبادرة والسعي سريعاً لتخليص القطاع من أزيماته أو التخفيف منها على الأقل حتى ولو عن طريق اللجوء للقضاء المحلي أو الدولي لإجبار كل الجهات ذات الصلة سواء حكومة التوافق، أو رئاسة السلطة للقيام بالمهام المناطة بهم تجاه شعبهم في قطاع غزة، والتخلي مرة وإلى الأبد عن سياسة التنصل من أعباء القطاع وموظفيه وعموم مواطنيه.

إن خطوة اللجوء للقضاء ليست فكرة خيالية، فلو لم تضع حداً لتهرب المسؤولين من مسئولياتهم فهي على الأقل ستخلق حالة من القناعة الواضحة لدى الجهات الدولية والمؤسسات التنموية الداعمة للشعب الفلسطيني بأن رام الله بحكومتها ورئاستها ليست هما الجهات الصحيحة لتلقى أموال المانحين والداعمين لغزة.

وإنني أتوجه بالنصح للجهات الدولية الراغبة في تقديم يد العون والدعم لقطاع غزة بأن تشق طريقها لذلك بنفسها دون وساطة السلطة لأنها جهة غير مأمونة على تلقي تلك الأموال بسبب سوء تصرفاتها وفسادها المالي اللا محدود.

ولماذا لا يقوم البنك الدولي، والإسلامي وبقية الجهات الداعمة بإيجاد فروع أو ممثلين لهم في غزة؟، للقيام بأعمالهم مباشرة على غرار اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة حتى لا تبقى مساعدات القطاع رهناً للمواقف السياسية الخاطئة وغير الوطنية لسلطة رام الله.

على مجلسنا التشريعي، والمؤسسات الأهلية، والشخصيات الاعتبارية، المسارعة للقيام بكل ما يمكن القيام به لمكافحة الفراغ بكل أشكاله وأنواعه وفي مقدمة ذلك الفراغ السياسي لأنه قاتل لطموحات شعبنا ويحول دون وصول المواطن للخدمات الأساسية والحيوية، وذلك بعيداً عن سلطة رام الله لأنها لم تعد معنية بغزة ولا بموظفيها ولا تفعل شيء لحل مشكلاتها وأزماتها.

### خلال زيارة لمقرها بغزة

## بحر يشيد بأداء صحيفة فلسطين تجاه القضايا الوطنية



حمل الهم الوطني والاهتمام بالقضايا الوطنية الكبرى.

منوهاً لأن المجلس التشريعي هو الجهة الشرعية الوحيدة بالمعنى الدستوري وفقاً للقانون وعليه فإننا نسخر كل إمكانياتنا المتواضعة لتغطية أخباره وفعالياته المختلفة.

### زيارة نعتز بها

من جهته أثنى نائب رئيس مجلس إدارة الصحيفة د. أحمد الساعاتي على زيارة بحر لمقر الصحيفة، مؤكداً أن هذه الزيارة التي نعتز بها إنما تمثل تقديراً من التشريعي للدور المهم الذي تقوم به صحيفة فلسطين في خدمة الإعلام والشعب والقضية.

### دور تكاملي

أما أمين سر مجلس إدارة الصحيفة الإعلامي عماد الإفرنجي أكد بدوره أن ما يقوم به الإعلام الفلسطيني هو دوره وواجبه تجاه القضايا الوطنية، وهو دور تكاملي مع المجلس التشريعي، داعياً لمزيد من التعاون والتنسيق بين الأخير والإعلام الفلسطيني ككل، في طرح القضايا التي تمس معاناة الشارع الفلسطيني.

### تغطية مهنية

من ناحيته أوضح مدير عام صحيفة فلسطين إياد القرا أنه على الرغم من الحجم الكبير للعمل في الصحيفة إلا أننا نولي اهتماماً بالغاً لأخبار المجلس التشريعي ومستمررون في مسيرة التغطية الإعلامية والمهنية للتشريعي ولكافة المؤسسات الوطنية في فلسطين.

بتغطية ومتابعة القضايا التي تهم الشعب الفلسطيني، وعكست معاناته جراء الاحتلال والحصار.

كما أشاد بتعاون الصحيفة في تغطية أخبار المجلس التشريعي والنواب المختطفين في سجون الاحتلال، وباهتمامها وتغطيتها للقضايا التي تتعلق بالضفة الغربية، على الرغم من أنها ممنوعة من الطباعة والتوزيع هناك.

وأكد رئيس المجلس التشريعي بالإناة على ضرورة أن يكون للإعلام الفلسطيني دور مهم في القضايا الوطنية ومتابعتها والاهتمام بها، وأن يعكس الهم الوطني ومعاناة الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل تأمر بعض وسائل الإعلام على المشروع الوطني الفلسطيني.

### تعاون مستمر

بدوره أشاد رئيس مجلس إدارة صحيفة فلسطين د. يوسف رزقة بالتعاون بين الصحيفة والمجلس التشريعي، مؤكداً على استعداد صحيفته لمزيد من التعاون لأجل إبراز الحقيقة وخدمة القضايا التي تهم المواطنين.

وتقدم رزقة بالشكر لرئيس المجلس التشريعي بالإناة على زيارته وتفقدته للصحيفة، موضحاً أن الزيارة تحمل في طياتها دلالات مدى اهتمام التشريعي بالإعلام الفلسطيني المهني والمقاوم، بالإضافة لوعي التشريعي لأهمية تقديم الدعم للصحافة الفلسطينية وتشجيعها على الاستمرار في

أشاد. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإناة بأداء صحيفة فلسطين، ودورها في مواجهة الاحتلال وفضح انتهاكاته وجرائمه، مشيراً إلى مواكبة الصحيفة منذ نشأتها لمراحل مهمة من تاريخ النضال الفلسطيني.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها بحر لمقر صحيفة فلسطين رافقه طاقم من الإداريين والإعلاميين العاملين بالمجلس التشريعي، وكان في استقباله رئيس مجلس إدارة الصحيفة د. يوسف رزقة، والعديد من أعضاء مجلس الإدارة ومدير عام الصحيفة إياد القرا.

واستحضر بحر تاريخ الصحيفة منذ صدورها في الثالث من مايو في العام (٢٠٠٧م)، مترحماً على شهدي الصحيفة سليمان العشي ومحمد عبسو، واللذين سقطا دفاعاً عن الحقيقة وجراء التعقيدات الأمنية والفلتان الذي كانت تمر به البلاد آنذاك.

مضيفاً بأن صحيفة فلسطين تمثل جزءاً مهماً من الإعلام الفلسطيني المقاوم، في مواجهة الاحتلال وفضح انتهاكاته وإجراءاته العنصرية المقيتة، منوهاً لأنها شكلت نقلة نوعية في عالم الصحافة لكونها تحمل رؤية وطنية فلسطينية تجاه القضايا الفلسطينية الرئيسية.

وأشار إلى أن الصحيفة وكتبت مراحل مهمة من تاريخ النضال الفلسطيني منذ نشأتها، وعاصرت ثلاثة حروب شنها الاحتلال على القطاع وقامت بتغطيتها على أكمل وجه وبشكل مهني وعلمي متحيز للحقيقة والمهنية، موضحاً بأن الصحيفة قامت